

Distr.: General
30 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 تموز/يوليه 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة إليّ، طلب وزير الخارجية والمغتربين في لبنان أن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة أخرى، دون أي تعديلات على ولايتها ومفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها. وفي هذا الصدد، وعطفاً على تقريرتي الأخيرين المقدمين إلى مجلس الأمن والمؤرخين 14 تموز/يوليه 2020 (S/2020/710) بشأن تنفيذ قرار المجلس 1701 (2006) و 1 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/473) بشأن تقييم استمرار أهمية موارد القوة المؤقتة الذي صدر به تكليف في قرار المجلس 2485 (2019)، أطلب إلى المجلس بموجب هذه الرسالة أن ينظر في تجديد ولاية القوة المؤقتة التي من المقرر أن تنتهي في 31 آب/أغسطس 2020.

وفي حين أثنى على كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي للالتزامهما المستمر بالحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعاونهما الوثيق مع القوة المؤقتة، لم يتحقق أي تقدم ملموس نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على النحو الذي دعا إليه القرار 1701 (2006). ولم يف الطرفان بعد بالتزاماتهما بموجب القرار. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع انتهاكات السيادة اللبنانية والمجال الجوي اللبناني وأن تعجل بسحب قواتها من شمال الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق وفقاً للقرار 1701 (2006). وكانت هناك انتهاكات مستمرة من جانب الطائرات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، بما في ذلك لقصف مواقع داخل الجمهورية العربية السورية كما يُزعم، وهو ما يبعث على القلق الشديد. وينبغي أن تتخذ السلطات اللبنانية جميع الإجراءات لكفالة عدم وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعداء أو أسلحة في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني غير الأفراد المسلحين التابعين لحكومة لبنان وللقوة المؤقتة والأعداء والأسلحة العائدة لهما، مع مراعاة أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الجيش اللبناني في هذا الصدد. وتواصل القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، العمل مع الطرفين على الوفاء بهذه الالتزامات الأساسية التي لم تستوف بعد.

وشهدت الأشهر الإثنا عشر الماضية حوادث تثير قلقاً بالغاً على مستوى وقف الأعمال العدائية، منها الحادث الذي وقع بين لبنان وإسرائيل في 1 أيلول/سبتمبر 2019، والذي ورد بيانه بتفصيل في تقريرتي المؤرخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (S/2019/889). وإثر التقارير التي وردت في 25 آب/أغسطس والتي تفيد بأن طائرة بدون طيار قد تحطمت وانفجرت أخرى في بيروت، وزيادة حدة التوترات على طول



الخط الأزرق، أعلن حزب الله مسؤوليته عن إطلاق قذيفة على إسرائيل في 1 أيلول/سبتمبر 2019، مما أدى إلى إطلاق نيران المدفعية من إسرائيل على لبنان. وفي حين أن هذه السلسلة من الحوادث تم احتواؤها بفضل الاتصال النشط للقوة المؤقتة، فقد أظهرت خطر التصعيد عبر الخط الأزرق وأكدت ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار 1701 (2006).

وعانى استقرار لبنان أكثر نتيجة استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للبلد، الذي تفاقم بفعل تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وإضافة إلى ذلك، فمنذ بدء الاحتجاجات في جميع أنحاء البلد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، تم تقليص وجود الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة إذ يضطلع بمسؤوليات أمنية في أماكن أخرى من البلد.

وتظل ترتيبات الاتصال والتنسيق التي أقامتها القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنتدى الثلاثي، حيوية للتخفيف من حدة التوترات على طول الخط الأزرق. ولا يزال الطرفان - إسرائيل ولبنان - غير مستعدين لإجراء الاتصالات، باستثناء الاتصالات على المستوى العملياتي تحت مظلة القوة المؤقتة. وإني أشجع الطرفين على أن يستأنفا الأنشطة الرامية إلى تعليم الخط الأزرق تعليماً واضحاً على الأرض، التي توقفت منذ عام 2017، بما في ذلك في نقاط خلافية يمكن فيها استكشاف حلول ضمن الإطار الثلاثي ودون الإخلال بالمفاوضات المقبلة بشأن الحدود. وسيساعد تدبير لبناء الثقة من هذا القبيل في رصد الانتهاكات ومنع حالات العبور غير المقصود.

وتواصل حكومة لبنان الإعراب عن التزامها القوي بتوسيع نطاق قدرة الجيش اللبناني في البر والبحر، مما يظل أمراً حيوياً من أجل تعزيز وجود الدولة في جنوب لبنان. وتشكل تعبئة دعم دولي إضافي لبناء هذه القدرة أولوية رئيسية، كما أن متابعة الالتزامات المتعهد بها في الاجتماع الوزاري المعروف باسم مؤتمر روما الثاني تكتسي أهمية بالغة لإحراز تقدم في هذا الصدد. وتواصل القوة المؤقتة، بالتشاور مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، المشاركة في تعبئة الدعم الدولي لتطوير القدرات التي اعتبرها الجيش اللبناني ذات أولوية، بما في ذلك نشر كتيبة نموذجية في جنوب لبنان ووضع استراتيجية للنقل التدريجي للمسؤوليات من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى القوات البحرية اللبنانية. وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي في لبنان، سيكون الدعم الدولي أكثر أهمية للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

وعلى الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 منذ شهر آذار/مارس 2020، واصلت القوة المؤقتة وقوات الجيش اللبناني العمل معاً من خلال إجراء المناورات وتوفير التدريب، في البر والبحر، بهدف زيادة قدرات وإمكانات وجود الجيش اللبناني في جنوب لبنان والمياه الإقليمية اللبنانية. وعلى النحو المبين بتفصيل في تقرير التقييمي (S/2020/473)، فمن أجل تحقيق نقل تدريجي لمسؤوليات القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى حكومة لبنان، بدأت القوات البحرية اللبنانية المشاركة في عمليات الاعتراض البحري جنباً إلى جنب مع القوة البحرية لفترة تجريبية مدتها سنة واحدة، من أجل التحقق من أن القوات البحرية اللبنانية قادرة على تحمل جزء من مسؤوليات القوة البحرية في قطاع واحد من منطقة العمليات البحرية، مع الحفاظ على الإيقاع التشغيلي للقوة البحرية. وسيكون تفنيس القوات البحرية اللبنانية لكافة السفن المحالة من القوة المؤقتة عاملاً هاماً للإسهام في نجاح هذه الفترة التجريبية.

ولا تزال القوة المؤقتة، وفقا لولايتها، ملتزمة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، في حدود قدراتها، لضمان عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشطة عدائية من أي نوع. وتحقيقا لهذه الغاية، حافظت القوة على إيقاع تشغيلي عال ووضوح أكبر وفقا لقرارات المجلس 2373 (2017) و 2433 (2018) و 2485 (2019)، بما في ذلك من خلال تسيير الدوريات الراجلة؛ وزيادة الدوريات الليلية على طول الخط الأزرق؛ واستخدام العتاد الجوي على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد الرحلات الجوية التشغيلية، مثل الاستطلاع فوق المناطق التي لا تملك الدوريات البرية سوى قدرة محدودة على الوصول إليها، والقيام برحلات ليلية فوق الأراضي الوعرة والصعبة.

وكما أشرت في تقاريري الأخيرة عن تنفيذ القرار 1701 (2006)، لم تُتاح بعد للقوة المؤقتة إمكانية الوصول الكامل إلى عدة مواقع ذات أهمية، على الرغم من الطلبات الرسمية المتكررة المقدمة إلى الجيش اللبناني. وتتضمن هذه المواقع مواقع جمعية أخضر بلا حدود في عيترون (القطاع الغربي) التي طُلبت زيارتها في سياق التحقيق التقني للقوة المؤقتة في تبادل إطلاق النار الذي وقع في 1 أيلول/سبتمبر 2019 عبر الخط الأزرق. وتشكل قدرة القوة المؤقتة على التحقيق في مثل هذه الحوادث جزءا أساسيا من الولاية الموكلة إليها للحيلولة دون قيام الطرفين بأعمال يمكن أن تقوض وقف الأعمال العدائية، ويتعين على الطرفين تيسير تحقيقات القوة المؤقتة، بوسائل منها تيسير وصولها في الوقت المناسب إلى جميع المواقع ذات الصلة.

وتكتسي حرية تنقل القوة المؤقتة في جميع أنحاء منطقة عملياتها وعلى كامل امتداد الخط الأزرق أهمية حيوية. وتقع على عاتق السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن ضمان حرية التنقل هذه وتيسير الوصول الكامل للقوة المؤقتة إلى المواقع من أجل إجراء عمليات التفتيش الوقائي. وترد تفاصيل الحوادث التي تنطوي على قيود على حرية تنقل القوة المؤقتة في تقاريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006).

وحتى الآن، لم تُبلَّغ الأمم المتحدة بإجراءات جنائية لتقديم مرتكبي الهجوم على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في مجدل زون في 4 آب/أغسطس 2018 إلى العدالة. ولا يزال اتخاذ هذه الإجراءات أمرا بالغ الأهمية لمنع وقوع الحوادث في المستقبل والاحتفاظ بثقة البلدان المساهمة بقوات. وفيما يتعلق بالأنفاق التي أكدت القوة المؤقتة أنها تجتاز الخط الأزرق، ما زال من الضروري أن تجري السلطات اللبنانية تحقيقا شاملا على الجانب اللبناني وأن يكون بإمكان القوة المؤقتة الوصول إلى المواقع ذات الصلة.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى الحاجة الملحة إلى تحقيق تقدم بشأن مسؤولية إسرائيل عن وقف جميع انتهاكات السيادة اللبنانية والمجال الجوي اللبناني. وتسبب التحقيقات الضيق للمدنيين اللبنانيين وتعارض مع الجهود التي تبذلها القوة المؤقتة للحد من التوترات وتؤثر سلبا على مصداقية الجيش اللبناني والقوة المؤقتة.

وفي 16 تموز/يوليه 2020، بلغ العدد الإجمالي للأفراد العسكريين 886 10 فردا، من بينهم 584 امرأة. وكانت القوة البحرية تضم ست سفن وطائرتي هليكوبتر و 877 من الأفراد العسكريين. وكان العنصر المدني للقوة المؤقتة يضم 239 موظفا دوليا و 580 موظفا وطنيا. وإني ممتن للبلدان المساهمة بقوات والبالغ عددها 45 بلدا وأظل أشجعها على نشر عدد أكبر من النساء في القوة المؤقتة.

ووفقاً لما طلبه المجلس في قراره 2485 (2019)، أجرت الأمانة العامة تقييماً شاملاً لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة. وأشارت النتائج، المبينة بتفصيل في تقرير التقييمي (S/2020/473)، إلى أن استقرار منطقة عمليات القوة المؤقتة لا يزال هشاً في ظل ديناميات النزاع المتزايدة التعقيد السائدة في المنطقة وعدم إحراز تقدم سياسي في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع القائم بين إسرائيل ولبنان. ولا تزال التوترات التي طال أمدتها في المنطقة الأوسع نطاقاً، والشواغل الأمنية لإسرائيل بخصوص القدرات العسكرية لحزب الله، والنزاع السوري، والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر دون حل عوامل رئيسية تؤثر على استقرار المنطقة والخط الأزرق، مع بقاء خطر غير منقوص يتمثل في احتمال استئناف الأعمال العدائية بين الطرفين، حتى وإن انطلقت شرارتها عن طريق الخطأ. وفي هذا السياق الشديد الثقل، ترصد القوة المؤقتة وتدعم وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل وتوفر وسيلة قيمة للردع والمنع وآلية حاسمة للتهدئة من خلال عملياتها. وما زالت الكثافة العالية للقوات ووتيرة العمليات العالية تؤديان دوراً حاسماً وضرورياً في قدرة القوة المؤقتة على منع نشوب النزاعات وتنفيذ ولايتها.

وقد حددت، في تقرير التقييمي، عدة خيارات لتحقيق الاستفادة المثلى من تشكيل القوة وعملياتها، تشمل التركيز بشكل أكبر على مهام الاستطلاع (بشكل أقل على وحدات المشاة المزودة بآليات ثقيلة)، مع زيادة الاعتماد على مركبات أخف، وتعزيز قدرات البعثة في مجالي الاتصال والتنسيق. وتضمن التقرير أيضاً توصية تدعو إلى إعادة تشكيل عمليات القوة المؤقتة في اتجاه الخط الأزرق، فضلاً عن خيارات لتعزيز الرصد والإبلاغ باستخدام التكنولوجيا الجديدة.

وأشارت في تقريرتي إلى أنه، وفقاً للتقييم، يمكن أن يتم نقل بعض مسؤوليات القوة البحرية إلى القوات البحرية اللبنانية وأن ذلك قد يبرر النظر في إجراء تخفيض في القوة البحرية بمقدار طراد واحد (بالانتقال من ست طرادات حالياً إلى خمس طرادات)، بعد الانتهاء من الفترة التجريبية الجارية المشار إليها أعلاه. وإضافة إلى ذلك، حددت خيارات للقيام في جملة أمور بدمج عدة مواقع للأمم المتحدة، وإعادة بعض المعدات الزائدة إلى الوطن، وإجراء استعراض لهيكل ملاك الموظفين المدنيين في البعثة. وإذا دعم المجلس وأيد الخيارات المتعلقة بتحقيق الاستفادة المثلى من قدرات القوة المؤقتة، على النحو المبين في تقريرتي، ستبدأ الأمانة العامة إجراء مناقشات مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل والبلدان المساهمة بقوات بغية الانتهاء من عملية التنفيذ بأسرع ما يمكن.

وفي غضون ذلك، وإلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الحدود بين لبنان وإسرائيل، وما دام الجيش اللبناني غير قادر على الانتشار في جنوب لبنان بأعداد أكبر بكثير، فإن أنشطة القوة المؤقتة في مجالي العمليات والاتصال لا تزال توفر وسيلة ردع قيمة وآلية حاسمة للتهدئة في سياق لا يزال فيه التصعيد إمكانية حقيقية. ويرتبط نفوذ القوة المؤقتة وتمكنها من

مواصلة أداء المهام المنوطة بها ارتباطاً لا ينفصم بقدراتها، وأعتقد أن القوة المؤقتة، بموقفها القوي، لا تزال ضرورية للحيلولة دون نشوء فراغ أمني إلى أن يتمكن الطرفان من التوجه صوب وقف دائم لإطلاق النار. والقوة المؤقتة على استعداد، بالتنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، لتقديم دعمها الكامل إلى الطرفين في هذه العملية.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء ستيفانو ديل كول، ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة المؤقتة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان ولالتزامهم بخدمة السلام.

وقد أخذت الجمعية العامة في اعتبارها، بموجب قرارها 292/74، الظروف الخاصة التي أوجدتها جائحة كوفيد-19 وأذنت للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ 480,6 مليون دولار من أجل الإبقاء على القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

وفي 17 تموز/يوليه 2020، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة المؤقتة 171,9 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 3 053,5 مليون دولار.

وسدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

وأود أن أعرب عن تقديري لاستمرار الدعم المؤخّذ والثابت الذي يقدمه المجلس إلى القوة المؤقتة والأنشطة المنوطة بها. وفي ضوء ما تقدّم، أوصي بأن يمدّد المجلس ولاية القوة المؤقتة فترة أخرى مدتها 12 شهراً، تنتهي في 31 آب/أغسطس 2021.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش